وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة امس في المداولتين الاولى والثانية على تعديل المادة (2) من قانون 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (عافية) واحاله للحكومة. وجاء التعديل بإضافة ربات البيوت الكويتيات اللاتي في سن التقاعد سواء كانت متزوجة او ارملة او مطلقة من الخاضعات لقانون المساعدات العامة او الارملة الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية ويحيله الى الحكومة. وجاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الاولى الموافقة بإجماع اعضاء مجلس الأمة الحضور وعددهم 60 عضوا. في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية الموافقة بإجماع اعضاء مجلس الامة الحضور وعددهم 62 عضوا. كما وافق مجلس الأمة في المداولتين الاولى والثانية على قانون تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا واحاله الى الحكومة. وجاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الاولى الموافقة بإجماع اعضاء مجلس الأمة الحضور وعددهم 62 عضوا في حين جاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الثانية الموافقة بإجماع أعضاء مجلس الأمة الحضور وعددهم 62 عضوا. وكان مجلس الأمة قد انتهى من مناقشة تقرير لجنة شؤون الاسكان والعقار البرلمانية بشأن الاقتراحات بقوانين حول تأسيس شركات لإنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا. واستنادا الى تقرير لجنة شؤون الاسكان والعقار البرلمانية فقد نصت احدى مواد القانون على أن "تلتزم المؤسسة ـ بمقتضى أحكام هذا القانون ـ بإنشاء شركات مساهمة عامة تختلف نسبة التملك فيها ومواعيد اكتتابها بحسب طبيعة المشروع ووفق دراسات الجدوى الاقتصادية وشركات أخرى للمشاريع التي تقل كلفتها الإجمالية عن الحدود المنصوص عليها في القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مدينة سكنية متكاملة أو منطقة سكنية أو أكثر على الأراضي المخصصة للمؤسسة لتشييدها وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال التنمية العمرانية للمدن والمناطق الذكية المستدامة والمعايير البيئية الحديثة وتسلم إليها بموجب عقد المشروع على أن تكون الأنظمة الأساسية للشركات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية". ونصت مادة أخرى من القانون على أن "يحدد رأسمال كل شركة تنشأ وفق أحكام هذا القانون بحسب تكلفة وطبيعة المشروع ووفق دراسات الجدوى الاقتصادية لها وتخصص أسهم كل شركة مساهمة على النحو المبين في المادة الخامسة من هذا القانون". وتلتزم المؤسسة قبل الدعوة إلى الاكتتاب العام في هذه الشركات بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية ونشر ملخصها لشركة المشروع المراد تأسيسها ومخططات المدن أو المناطق السكنية التي ستكون محلا لتنفيذها موضحا في كل منها تخطيطها الحضري المعتمد من قبل المؤسسة من حيث المساحات السكنية والمساحات الأخرى كالمساحات الخدمية أو الثقافية أو التجارية أو الاستثمارية أو الزراعية أو الحرفية أو الصناعية أو الترفيهية أو المسطحات المائية أو الزراعية التجميلية وغيرها مما يرد في تخطيطها الحضري المعتمد مع بيان أعداد الوحدات السكنية المزمع إنجازها والمرافق المختلفة المقرر إنشاؤها على كل قطاع من قطاعات المدينة أو المنطقة. والى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ وبدر السهيل

المجلس يقرّ إضافة ربات البيوت إلى «عافية»

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ونائبه محمد المطير وأمين السر د. مبارك الطشه على المنصة ويبدو الأمين العام خالد أبو صليب (قاسم باشا)

سعود العصفور

فايز الجمهور

حمدان العازمي

فالح الرقبة

خالد العتيبي

د. فلاح الهاجري

- فايز الجمهور: عندما أتينا للمجلس وجدنا الكثير من المشاكل واللجنة الإسكانية عكفت على إيجاد الحلول لأهم قضية تأخذ نصف دخل الأسرة
- فالح الرقبة "وزير الإسكان": واثق بأنه في حال العمل بهذا القانون والقوانين الأخرى ستكون وتيرة تنفيذ المشاريع الإسكانية سريعة
- حمدان العازمي: شبعنا من إقرار القوانين دون تنفيذها وهذا إلهاء للناس عن القضايا المهمة مثل الإسكان والصحة وغيرها وللأسف لا توجد جدية
- خالد العتيبي: هذا القانون باكورة العمل الجماعي والقضية الإسكانية حلها سهل لكن الحكومة لا تريد ذلك والقانون يحتاج إلى تشريع استدامة القروض
- سعود العصفور: نحن أكثر دولة تقر القوانين ولا تطبقها والشعب الكويتي ينتظر الإنجاز الذي لن يتحقق إلا بالتعاون ويجب تحسين المستوى المعيشي
- فلاح الهاجري: القوانين التي تقر من قبل مجلس الأمة بمشاركة السلطة التنفيذية تبقى حبراً على ورق إذا لم تنفذ وتصدر لها اللوائح المنظمة بشكل سريع وهذا القانون يحقق الأمن الاجتماعي للاسر الكويتية وهو حلم لكل أسرة وهذا مستقبل البلد الحقيقي

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة الخاصة العلنية الخميس 2023/7/13 الساعة 9 صباحا، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار.

● السعدون: تفتتح اليوم الجلسة الخاصة، تتلى اسماء الأعضاء.

هناك طلب اعتذار وصلنا امس عن اعتذار وزير المالية وسألت الوزير فقال ان الاستقالة قبلت، فلهذا الطلب لن يعرض لأن الاستقالة قبلت.

تقرير لجنة شؤون الإسكان والعقار

عن تأسيس شركات إنشاء مدن سكنية وتنميتها اقتصاديا

● السعدون: مرسوم قبول استقالة وزير المالية وصل، فإذا يوافق المجلس أن يتلى؟ (يتلى المرسوم)

وتلا الأمين العام مرسوم قبول استقالة وزير المالية.

● د.حسن جوهر: هذا اليوم تاريخي للشعب الكويتي، هذا اليوم مثلما كنا نبدي مشاعر الغضب والنقد والمحاسبة والسخط، فيجب على الطرف الآخر ان يتبنى المستقبل والحرص على البناء، نبدأ اليوم عملية التنمية والبناء من خلال اهم المواضيع وهي الإسكان، فهي قضية شائكة معقدة ينتظرها الشعب بكل شرائحه وحالاته ومناطقه ويستحق الشعب ان تكون له خدمات اسكانية ترقى بما تنعم الكويت به من خير، سواء من ملاءة مالية او مساحة متوافرة، نبدأ بمشاريع تنموية غير مكلفة على الدولة وتسهم في تحفيف العبء على المال العام، اذا أحسنت ادارتها وحسن تدبيرها بكل علامات الجودة والرقي والاخلاص ستتحول الى رافد لتعزيز الدخل الوطني.

هذه القضية مستحقة، ونحن محظوظون ان يكون اول تشريع في مجلس 2023 هي القضية الاسكانية التي تعهدنا جميعا بان تكون القضية اولى الأولويات، وبعد الجهد الذي بذل يتوافق لدفعه الى حيز التنفيذ.

هذا المقترح اجتهاد وعمل عليه كثير من أبناء الكويت داخل موقع المسؤولية وخارجه، مثلنا كنواب او حكومة، ساهموا في بلورة القانون، لكن هناك جنودا مجهولين تطوعوا بإثراء هذا القانون ببحثهم ومقارنتهم لقوانين متشابهة في الدول الاخرى، أخاطب 100 ألف عائلة كويتية تنتظر السكن، ان هذا القانون ساهم به شباب الكويت.

السكن هو استقرار وزرع روح التفاؤل وهو مرتع للتربية الصالحة للأبناء واستقرار اسري والمحافظة على مدخرات المواطنين، اي مواطن يحتاج بيتا سيكلف الوالد والبنت ياخذ قروض، القانون الجديد المواطن فيه يحصل على بيت العمر بأقل التكاليف ليعيش في بيت العمر.

القانون بدأ منذ 2020 واستمر حتى مجلس 2022، وفي هذا المجلس، وساهمت فيه شخصيات كبيرة وجهات حكومية كانت متعاونة لأبعد حد، وكان هناك أكثر من 80 اجتماعا لمناقشة القانون.

اشيد بدور الأخ عمار العجمي، ومؤسسة الرعاية السكنية، وبلدية الكويت، ووزارة المالية، وبنك الائتمان، والوزير فالح الرقبة وأبنائه اقصى درجات التعاون، والشكر لمكتبنا الفني للجنة كانوا يقعدون في المجلس للساعة 1 بالليل.

● د.عبدالعزيز الصقعبي: اوجه رسائل شكر للمجلس بكل اعضائه نوابا ووزراء على الاهتمام الذي يثلج الصدر، عندما اجتمعنا الاجتماع التنسيقي الاول والثاني اجتمع النواب على القضية الاسكانية وكانت جزءا من الخارطة التشريعية.

هذه القضية مهمة وألمس استشعار النواب بأهمية القانون لهذه القضية التي ارقت الشعب والشباب صارت لها ابعاد سياسية واجتماعية ونفسية ومالية، لذلك من الواجب ان نهتم.

الطلب الاسكاني 92 ألف طلب ومتوقع بعد 20 سنة تصل الى 220 الف طلب.

أسعار العقار السكني في زيادة مضطردة وجنونية، بعض التقارير 19,5 زيادة في سنة 2020ـ2021.

متوسط العقار السكني يعادل 13 ضعف مدخول الاسرة مقابل ضعفين ونصف في اميركا و3 اضعاف في السعودية.

اكثر من 25 الف ارض فضاء في السكن الخاص يعود 10 آلاف منها الى 146 شخصا فقط يحتكرون اكثر من 15 الف ارض فضاء.

ليست عندنا مشكلة مع التاجر لكن اطلع من السكن الخاص لتجعل الاسر الكويتية تتنفس، الهدف الرئيسي هو معالجة المشاكل السكنية التي انعكست على الاسر، كما عودتكم اللجنة الاسكانية انها ستستعين بخطين اولهما متابعة المشاكل الموجودة في المناطق السكنية الحالية والثاني اقرار تشريعات ومستندات لمعالجة القضية الاسكانية من جذورها.

المطلاع عالجتها وتوزيعاتها وجنوب سعد العبدالله وبنيتها التحتية وغيرهما مثل القيروان والصليبية وفك الارتباط مع الهيئة العامة للبيئة.

عندما نتكلم عن المشاريع الاسكانية يجب ان تكون هناك شفافية، وعندما اعلن عن مدينة ومدينتين وتوجد مدينتين اخريين في الوسط فهذا الامر يعطل اصحاب الطلبات الاولى.

لا يعالج الاتجاه الاول القضية الاسكانية من جذورها المعالجة الحقيقية تكون بتشريعات مستدامة تغوص في عمق المشكلة وتنقسم الى 3 حزم رئيسية، اولها استدامة الرعاية السكنية ومنها زيادة المعروض في نقل الطلبات ونقل الاسعار ومنها قوانين المدن الاسكانية واستدامة القروض الاسكانية.

هذا القانون وجده لا يكفي بل يسير مع القانون الآخر هو استدامة القروض الاسكانية حتى عندما تأتي الشركات نقول لهم لا يوجد تمويل لدى بنك الائتمان.

الحزمة الثانية تتعلق بتنظيم سوق العقار ومنها:

ـ قانون الهيئة العامة للاراضي والعقار.

ـ تنظيم الوكالات العقارية.

الحزمة الثالثة قوانين مكافحة الاحتكار والمتاجرة بالسكن الخاص ومنها:

ـ مكافحة احتكار الاراضي الفضاء.

ـ رفع دعم الكهرباء والماء من البيت الثالث.

ـ زيادة رسوم التسجيل العقاري عن البيت الثالث.

ـ ضريبة التملك عن البيت الثالث.

هذا شرح سريع لاتجاهات اللجنة الاسكانية، موقع قانون المدن الاسكانية على رأس الهرم في القضية الاسكانية.

● د.حسن جوهر: فكرة القانون انشاء شركات مساهمة لبناء المدن الاسكانية الجديدة في المناطق المخصصة للرعاية السكنية وفق افضل المعايير العالمية، فلسفة القانون هي خلق الشراكة والمسؤولية المشتركة بين الحكومة والمواطن والمستثمر، هذا المثلث يحقق ضمانة للجميع ورد في المشاركة وتقاسم المنفعة والارباح، وهي مشاريع نمطية وعالمية وحققت نجاحا كبيرا.

هذه المشاريع في السعودية ثالث أعلى دخل في المملكة هي الاسكان، والارباح من المشاريع السكنية بعد النفط والاستثمارات.

وهذه فكرة في غاية الرقي والنجاح، ونحن هنا في نهاية الستينيات التي صارت الشركات المساهمة احد الروافد الاقتصادية ولكن ضرب الفساد والترهل والتخلف هذه الشركات وآن الاوان ان نعيد ريادتها.

ميزة القانون انه يركز على تهيئة البنية التحتية لمشاريع عملاقة، 3 مدن اراضيها جاهزة الصابرية ونواف الاحمد وجنوب القيروان، هذه المناطق تستوعب 100 ألف طلب او وحدة اسكانية.

اذا ما حسم تنفيذ هذا القانون سنعمل على الجانب التشريعي وبعد ذلك يأتي دورنا الرقابي.

وخلال فترة زمنية قصيرة ممكن ان ننتهي من المشاريع وتحقيق اكبر انجاز.

ميزة القانون دخول مستثمر او شريك استراتيجي.

الخدمات العامة وبنية تحتية ومرافق الدولة والترفيه والمراكز التجارية والاسواق وجميع الخدمات ستكون متوافرة قبل ان يسكن في البيت.

هذا القانون ان البنية التحتية والخدمات تكون جاهزة.

قضية الاكتتاب لم تحدث على هوانا، كانت لدينا فكرة ضمان الاجيال القادمة، ان الدولة تكتتب عن كل فرد كويتي وتكون اسهم الطفل محفوظة كادخار الى ان يبلغ سن الرشد ويتزوج يكون لديه مبلغ من المال ينطلق منه ولا يقترض الوالد.

انصح بان كل مواطن يترقب سكنا يسارع في الاكتتاب لأنه سيكون شريكا في منطقة سكنية خاصة في الاموال والمطاعم والمنتزهات والترفيه وسيحصل على ارباح من عوائد الاستثمار في هذه المناطق.

المدة الزمنية للانجاز اقل مدة زمنية ينتظرها المواطن 15 سنة ولا ضياع للعمر وفرص كثيرة، حرصنا على سرعة الانجاز وعندما نخفف التكاليف العامة على الدولة وتدخل شريك لديه حافز للربح فسيكون لديه حافز لسرعة الانجاز.

اتمنى من وزير الاسكان ان يتعهد امام الناس والمجلس بان تكون المدد الزمنية يستحقها المواطن الكويتي فهناك تقليص للمدد الزمنية.

المدن الجديدة اولوية الحصول على الوحدات هم لاصحاب الطلبات المسجلين وفق الاقدمية ولم يكتف بذلك ولكن فتح المجال لجميع الشرائح المعطلة، او التي لم يأتها الدور لشح الاراضي، شمل ايضا جميع الشرائح، المرأة الكويتية والمطلقة والارملة والكويتية غير المتزوجة والمتزوجة من غير كويتي ومن باع بيته وبالتالي بها نوع من العدالة.

العصرنة ومواكبة كل تطور جديد والجانب الرقابي لم يغفل هذا القانون، الجهات الحكومية مسؤولة بالاشراف والمتابعة والرقابة والوكلاء عن الشعب الكويتي في الدفاع عن حقوقه في هذه المدن الاسكانية.

والشعب الكويتي لن يتحمل اي مخاطر او خسائر في هذا القانون.

القانون في عهدة الحكومة فهي المحامي والمدافع عن المواطن الى ان يتسلم مفتاح بيته والمسؤولة عن الاشراف على اعمال الصيانة لمدة 10 سنوات.

القانون رأى الجانب البيئي المتعلق بتوفير مساحات مناسبة خضراء والفضاء والطاقة البديلة والمتنفسات والمواد مواد صديقة للبيئة وتوفر الطاقة والاقتصاد في المياه وتدشين الطاقة البديلة في البيوت او المباني الحكومية التي تخضع للمدن.

القانون فلسفة وتواكب متطلبات العصر.

● عبدالعزيز الصقعبي: ماذا بعد اقرار القانون، القانون لخص لنا 7 مراحل رئيسية ويعرف ماذا سيحدث في القانون.

1ـ اصدار القانون واللائحة التنفيذية بعد 30 يوما بعد ذلك على المسؤول ان يصدر اللائحة التنفيذية.

2ـ اختيار الموقع ودراسة الجدوى، المشكلة لا تتعلق بشح الاراضي، الرعاية السكنية في حوزة اراض مخصصة لاغراض الرعاية السكنية تسع لما يزيد على 220 ألف وحدة سكنية في نواف الاحمد والصابرية والخيران، فمشكلتنا ليست في الاراضي ولكن باستصلاح الاراضي.

استصلاح الاراضي يكلف الدول 3 مليارات واكثر، 90٪ من ميزانيتنا نفطية، فما بالك

خالد العتيبي وفارس العتيبي وعيسى الكندري ود. حمد العدواني خلال الجلسة

الرئيس أحمد السعدون وفهد الشعلة

حديث بين عيسى الكندري وداود معرفي ومهند الساير

عبدالرحمن المطيري

د. بدر الملا

بإذن الله يكون هذا القانون أولى خطوات التعاون بين المجلس والحكومة

أحمد الفهد: نشكر المجلس على إقرار قانون المدن السكنية

الشيخ طلال الخالد وعيسى الكندري والشيخ فراس السعود والشيخ سالم العبدالله وهاني شمس وفايز الجمهور وفهد بن جامع

الشيخ أحمد الفهد متحدثاً

د. جنان بوشهري

مبارك الحجرف

عبدالوهاب العيسى

متعب الرثعان

عبدالله المضف

فهد بن جامع

- **جنان بوشهري: طلبات «الرعاية السكنية» لن تلبى بشكل كامل لأنها تتراكم بشكل يومي لذلك هناك مواد في القانون تحتاج إلى تعديل أو توضيح**
- **متعب الرثعان: قضية الاستفادة من القوانين مرهونة بتطبيقها لذلك على الحكومة بناء الثقة بينها وبين المواطنين من خلال التطبيق والتنفيذ السريع**
- **مبارك الحجرف: القضية الإسكانية لا تحل بقانون لا يطبق لذلك اللائحة التنفيذية يجب ألا تتأخر وتصدر في وقتها والوحدات يجب أن تكون للمحتاجين**
- **عبدالله المضف: القانون يحقق الأمن الاجتماعي ويحل مشاكل شريحة الشباب في الحصول على بيت العمر والمطلوب والهدف توفير سكن مريح**
- **فهد بن جامع: القضية الإسكانية تهم جميع المواطنين وبعض القسائم التي وزعت لاتزال دون بناء بسبب التمويل الذي يأخذ عمر المواطن في السداد**
- **بدر نشمي: القضية ليست بالتشريع لكن في التطبيق وكم من قانون وبقي في الأدراج.. واستبعاد محمد مخلف كقيادي من قبل وزير التجارة كيف تم؟**
- **محمد الحويلة: هذا القانون قيم ونتمنى أن يحقق أهدافه وعلى الحكومة التفاعل وتطبيقه لأن القضية الإسكانية مشكلة كبيرة لدى الأسر الكويتية**

بالقضية الاسكانية.

ادخال القطاع الخاص بملياراته مهم وضروري والتاجر من غير المقبول ان يستغل املاك الدولة ويربح منها المليارات ولا يدخل اي دينار خزائن الدولة.

ولا توجد خدمات ولا يقدم خدمات، والمؤسسة ملزمة بدراسة جدوى عن نسب التوزيع ورأسمال الشركات واعداد الوحدات ومدة الانتفاع بأراضي املاك الدولة.

3 - مرحلة تأسيس الشركات، يطرح المشروع وتأتي العطاءات والمستثمر الاجنبي يأتي بلا وكيل محلي وصاحب العطاء الافضل الفني والمالي وفق المادة 7 هو الذي يرسى عليه المشروع وفق الشريعة الاسلامية.

4 - مرحلة تنفيذ المشروع، وتمشي بالتزامن مع المرحلة الخامسة سيكون وفق جدول زمني محدد في العقد المبرم وفق المادة 10 من القانون الذي منح تسهيلات للشركة بإشراف المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

5- مرحلة تأتي بالتزامن مع المرحلة الرابعة توزيع القسائم الجاهزة على المواطنين والمواطن يختار بطريقة الارض والقرض، ومساحتها 400م2، وبها عدالة، وخيار آخر هي الوحدات السكنية الجاهزة.

والموضوع يتعلق بمساحة البنيان 100٪ من الارض او 180٪ من الارض او 200٪ من الارض، وهناك نماذج لذلك، وسيضع المواطن امواله في حساب ضمان والدولة هي المسؤولة.

6 - الضمان بعدم تكرار المشاكل، البيوت كانت تدار بعقلية المقاول ويعظم المقاول ايراداته، لكن اليوم الشريك العالمي هو جزء ويدفع اموالا وسيخاف ان يعطيك شيئا سيئا لأن هناك غرامات تأخير وغرامات للمواصفات الفنية، وهناك ميزة للمواطن ان يفسخ العقد اذا اثبت ان المواصفات الفنية غير مطابقة للعقد.

7 - المرحلة الاخيرة وهي مرحلة الاستثمار، عندما يستثمر القطاع الخاص بأموال الدولة بالمجان هذا غير مقبول، والقانون يجعل المواطن والمستثمر شركاء في الارباح ويكونون جزءا من المشروع، المدد الاساسية للاستثمار 40 سنة ومدد اضافية 10 سنوات.

هي معادلة ثلاثية وشراكة ثلاثية الكل رابح فيها.

هذه فكرة المشروع والمراحل المتوقع ان تحدث.

القانون هو جهد بشر وافضل ما توصلنا اليه منذ 2020 مع كل الاطراف، ومازلت على قناعة ان هناك اخطاء، الا انه لم يمر اذا تم ركنه في الادراج في هذه الحالة لن يحقق النتيجة.

ويجب ان نستعجل بقانون استدامة القروض الاسكانية، اشكر جميع الاخوان الذين شاركوا وساهموا في صياغة القانون وتقديمه، وورش العمل والنواب وملاحظاتهم، نسأل الله عز جل ان يكون هذا بداية خير.

● د.حسن جوهر: اسجل كلمة شكر كبيرة بعد الرئيس السعدون الذي قدم تعديلات ليس اقل من 35 تعديلا في قانون به 40 مادة وعلى الرغم من قناعاتنا بأنه تصدى للقضية الاسكانية الا انه تنازل عن كل التعديلات التي قدمها في سبيل انجاح هذا القانون، وان شاء الله يكون القانون في محله وقابلا للتطبيق وأخذنا ذلك من فم الاسد (من الرعاية والوزير) ويكون قابلا للنجاح والمردود الايجابي.

● فالح الرقبة (وزير الاسكان): واثق انه في حال الانتهاء من القانون العمل به سنسرع وتيرة تنفيذ الطلبات الاسكانية وسيكون نواة لمشاريع كثيرة في جهات الدولة من حيث المنهجية، فأشكر رئيس الوزراء والوزراء على الدفع بهذا القانون، وكذلك اللجنة الاسكانية على الجهود الحثيثة لانجاز القانون.

● السعدون: هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير دون تلاوته؟

(موافقة عامة)

● مبارك الحجرف: أشكر جهد الأعضاء في اللجنة الاسكانية ومكتبها الفني والوزير السابق عمار العجمي، وكلنا امل في الوزير فالح الرقبة.

من حسن الصالح ان يكون باكورة قوانين المجلس قانونا يهم المواطن وايجاد حلول للمشكلة الاسكانية، اتمنى ان يكون هناك اهتمام بالقضايا الاخرى المرتبطة مثل رواتب المواطنين.

القضية الاسكانية لا يمكن ان تحل بقانون من دون تطبيقه، ويجب ان يكون للحكومة نية صادقة لإصدار اللائحة التنفيذية وألا تكون حبيسة الادراج.

المادة الاولى من التعريفات لم تحدد كيفية الدفع ولا الضمان بتسليم الوحدات، والمادة 10 فقرة 3 يجب ان يحدد مثل هذا التقرير هل هو شهري او فصلي، او كل 6 اشهر، والمتضرر المواطن.

المادة 11 يفترض ان يكون القطاع السكني جميعه مرخصا للرعاية السكنية في البداية ولا نضع تجارا يدشون علينا في المناطق ويزيدون الاسعار.

مدة السماح 40 سنة ومن الاجل 10 سنوات واعتقد ان الـ 40 سنة كافية او 45 سنة وهي كافية.

● د.جنان بوشهري: كانت لي ملاحظات في المجلس المبطل ورفضته من المداولة الاولى.

المستثمر: الشركات المساهمة المدرجة في البورصة وبذلك هناك تقليص للشركات.

والشركات غير الكويتية لماذا يتم الزامها بفتح فروع لها ونخلق فرصا كويتية للكويتيين.

لم يبين من هو الذي يعد دراسة الجدوى الاقتصادية هل المؤسسة ام المستثمر؟

مادة 4 حملتم المؤسسة التكلفة كاملة معنى ذلك ان الدولة تدفع كل شيء، وفي مادة اخرى قلتم 40 سنة اذا الدولة تدفع كل شيء لماذا اعطيتم المستثمر 40 سنة؟

مادة (8) هل تقصدون تسليم الوحدات السكنية التي باعها ام كل الوحدات السكنية الموجودة في المشروع؟

مادة (11)، هل تعتبر استوفى حقه من الرعاية السكنية لأن يشتري في اراض غير مخصصة للرعاية السكنية؟

● متعب العنزي: الكثير من القوانين لاتزال في الادراج ونسبة الانجاز صفر، وهذا المشروع اذا لم يتم تنفيذه سيكون مشكلة اكبر على الاسكان والمواطن، ولدي اسئلة ما الحال اذا تعثرت الشركة وهي شركة مساهمة عامة؟ وما الاجراءات التي تمتلكها الحكومة؟ وهل القانون مستثنى من الوكيل المحلي؟ ومن يضمن ان الشركات عالمية ولها مشاريع قائمة سابقا وقادرة على تنفيذ المشاريع؟ وفي المطلاع وغيرها من المدن تمت الاستعانة بشركات تركية وصينية وكورية لم يتحقق شيء، واقرار القانون بداية التعاون مع الحكومة.

لا بد من خطة على مدى 15 سنة لحل هذه الأزمة.

يمكن المشروع اليوم يوفر التكلفة على الدولة التي تتحجج بالميزانية، فيجب التدقيق على ان تكون الامور واضحة وحفظ حقوق المواطن.

الحكومة ستقود هذا القانون نتمنى ألا يكون بالأدراج نفس القوانين السابقة.

● عبدالله الأنبعي: نحمد الله اننا وصلنا الى هذا اليوم الذي سيتحقق بإذن الله هذا الانجاز التاريخي الذي سيحل قضية الاسكان الازلية، واتينا في القانون بحل يضرب به المثل لحل جميع القضايا العالقة، ادخلنا فكرة الشراكة بدلا من الانفاق الريعي، وفكر قتل البيروقراطية وطول الدورة المستندية، ووضعنا نوعا من انواع تقليص الاجراءات وفكر الادخار والاستثمار والشراكة واتاحة الفرص للجميع، للمواطن للاستثمار والتاجر الذي يريد العمل بعمل يفيد الاقتصاد الوطني وليس عملا استغلاليا يستغل فيه ثروات الوطن، لكن عندما يحاول من يترقب من يريد الحصول على هذه الاموال من الفكر الريعي للدولة، تركنا في القانون مسؤولية مستمرة على المستثمر، ووضعنا عليه مسؤولية مستمرة في الصيانة وان يخرج ارباحه من الجانب الاستثماري وليس من جانب المواطن، اوقفنا البيروقراطية والهدر الحكومي على الانفاق الرأسمالي، سيقلص مدد الانتظار بدلا من انتظار الحكومة للميزانية بـ 30 الف وحدة سنوية خلال مدة ست سنوات وفي حال 92 الف طلب اسكاني تحتاج 18 سنة معنى ذلك تفاقمت المشكلة، لذلك قلصنا مدد الانتظار في القانون الذي شرفت بتقديمه مع الزملاء في مجلس 2022 وفي مجلس 2023 وعضو اللجنة في المجلسين وناقشناه الى وصلنا مع الحكومة الى صفر اختلاف، هذا التوافق والانجاز نسأل الله ان يذكرنا الشعب الكويتي ونشكر كل من ساهم في هذا الإنجاز التاريخي.

● أسامة الزيد: مفرح جدا ويدعو للفخر أن يكون القانون النوعي المهم الذي سيرفع عن كاهل الأسر عبء السكن، هو باكورة قوانين المجلس الحالي.

الميزانية العامة تعاني عجوزات وموارد غير نفطية وأشكر اللجنة.

92 ألف طلب إسكاني و13 ألف ضعف لمدخول الأسرة وهذه أرقام اللجنة، ولكنها خطيرة، القانون مهم ونوعي اذا أقررناه اليوم.

هذا القانون وحده يعالج المشكلة، وما يدعونا للفخر والتفاؤل أن اللجنة وضعت خارطة طريق واضحة وندعمها كلها.

● د.محمد المهّان: أشكر أعضاء اللجنة والمكتب الفني، وهذا القانون من أهم القوانين التي تساهم في حل المشكلة الاسكانية من خلال إنشاء شركات متخصصة بإنشاء المدن وفق شراكة عادلة مع القطاع الخاص وهو يعالج مدد الانتظار.

يجب الاسترشاد بالدول التي استعانت بالشركات الخاصة للمدن العمرانية.

على الحكومة دور كبير في الإسراع بإصدار التراخيص ومتابعة الفترات الزمنية للمشروع حسب العقود مع الشركات.

● حمد المدلج: نشكر اللجنة وتعاطيها مع الحكومة في خلق الجدوى الاقتصادية للمشروع، هذا المشروع ينقل فكرة أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية من فكرة تنفيذ المشاريع الى فكرة ادارة المشروعات السكنية إذا أنشأنا 4 مدن سكنية سننشئ المدينة الخامسة وغيرها، المشكلة ليست مشكلة مال، بل مشكلة ادارة، وعلى كل مجالس الامة أن تراقب تعاطي الحكومة مع هذه القضية، ولن تكفي رقابة ديوان المحاسبة على هذه القضية.

اذا لم يقر هذا القانون وانعكس على كل القوانين سنصل الى مرحلة أن ميزانية الدولة لن توفي أي مشروع.

هذا القانون فني بحت واستمرارنا في النظام الحالي تدمير لميزانية الدولة، نشكر اللجنة ووزير الاسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

● هاني شمس: الشكر لجميع الاعضاء والحكومة التي ردت التحية للمواطنين بعد يوم 6/6 وتحملهم الإحباط، وهذا من افضل القوانين وباكورتها، ونشكر أعضاء اللجنة وتفانيهم في عملهم.

هذه لن تكون أول مرة يقر قانون، لكن الأهم هو تطبيق القانون وجدية الحكومة في تطبيقه وقبل 30 سنة أقر قانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتعهدت الحكومة بتوفير الرعاية السكنية للمواطن، واليوم المواطن 30 سنة ينتظر، الأهم متابعة تطبيق القانون ومحاسبة على عدم التطبيق، هذا القانون نشيد به لكن ينقصه التطبيق، لدينا مناطق بعنا لهم الوهم قبل 10 سنوات منها صباح الأحمد

د. سعد البراك ود. أحمد العوضي ود. محمد الحويلة

محمد هايف

د. حمد العدواني وعبدالرحمن المطيري وفالح الرقبة ود. جاسم الاستاد ومحمد العيبان

اسامة الشاهين

للمواطنين المتقاعدين بإضافة ربات البيوت إلى «كرت عافية» بالمداولتين ويحيله للحكومة

مجلس الأمة يوافق بالإجماع على تعديل قانون التأمين الصحي

مرزوق الغانم ود. جنان بوشهري في حديث مع فالح الرقبة

د. محمد المهان ود. أحمد العوضي وفهد الشعلة وعبدالرحمن المطيري وعيسى الكندري والشيخ أحمد الفهد

خالد الطمار

حمد العليان

فارس العتيبي

د. عبدالكريم الكندري

بدر نشمي

أ.د. حمد المطر

- **محمد المهان: القانون يعالج مشاكل مدة الانتظار للأسر الكويتية وعلى الحكومة دور كبير في تنفيذ القانون لإنهاء المشكلة الإسكانية**
- **حمد المدلج: على الحكومة وضع اللائحة التنفيذية بشكل سريع ويليق بمستوى القانون والمشكلة عندنا مشكلة إدارة وعلى المجلس مراقبة ذلك**
- **هاني شمس: القضية الإسكانية تهم كل المواطنين وليس فقط أصحاب الطلبات والأهم من إقرار القانون تطبيقه وعلى المجلس متابعة التنفيذ**
- **عبدالكريم الكندري: العمل النيابي الجماعي ثمرته هذا القانون الذي يحتاج إلى تنفيذ حكومي والقانون جاء بعد فشل الحكومة والمؤسسة**
- **داود معرفي: لدي تعديلات على القانون حول تصرفات رب الأسرة بعد سداد قيمة العقار وما قد يترتب عليه من تشتيت لبعض الأسر**
- **شعيب المويزري: يجب أن تتحمل الحكومة الاكتتاب عن المواطنين والتكلفة ليست كبيرة وتطبيق القانون يجب أن يكون بحذر**
- **حمد المطر: وقّعنا نحن النواب على قائمة قوانين وهذه ثمرة توجه الـ 49 نائباً الذين حددوا احتياجات المواطنين والأمر مرهون بالتطبيق والتنفيذ الحكومي**

والخيران وغيرهما، فلا بد أن توفر لهم الطرق والخدمات والمستشفيات والجامعات والمؤسسات وكافة الخدمات والمرافق،

وغير ذلك توفير الخدمات والمرافق للمناطق الموجودة فعلا، وبتطبيق القانون سنقلص الاعداد وفترات الانتظار، ونشكر الحكومة واللجنة.

● شعيب شعبان: كلنا نعلم أهمية القانون، فهو من أهم القوانين التي تساعد على تحسين معيشة المواطن، سنكون إيجابيين، فنشكر اللجنة الاسكانية وأتمنى التصويت عليه مداولتين ونكون سببا في تحسين مستوى معيشة المواطن.

الكرة في ملعب الحكومة، وأتمنى سرعة اصدار اللائحة التنفيذية للعمل بالقانون.

اخترانا الشعب للإنجاز والارتقاء بمعيشته، فأتمنى الابتعاد عن أي مهاترات وأن نتعاون معا، اللجنة بذلت مجهودا كبيرا، نشكرها عليه.

● عبدالله المضف: القانون من القوانين التي تحقق الأمن الاجتماعي وتحل جزءا كبيرا من قضية تؤرق الشعب الكويتي والشباب المقبل على الزواج في الحصول على بيت العمر.

القضية هي توفير سكن مريح وليس قضية سكن فقط، لا نريد سكنا دون خدمات أو يزيد العبء على الأسر، بل توفير مسكن مريح يحقق أمنا اجتماعيا مريحا.

هذا القانون يطبق دون وكيل محلي، للأسف تجربتنا في كل المشاريع بوجود الوكيل دائما ما تكون السعر المبالغ فيه وعدم وجود الجودة، القانون يجب أن تلحقه حزمة قوانين إسكانية توفر له السيولة وليس في تحقيق المقاصد من وراء القانون.

الكرة الآن في ملعب الحكومة، المجلس أدى دوره وسيبقى التطبيق الحقيقي بضمير وبإدراك ووعي، وألا تكون تجربتنا كالتجارب السابقة من إقرار قوانين لا يؤخذ بها.

القانون الحالي هو نتيجة توافق وانسجام وتنسيق، وهذا يؤكد ما طرحناه من مجلس 2020، فيما يكون التوافق موجودا والعمل جماعيا فدائما ما تأتي النتائج إيجابية وبسرعة، وأشكر أعضاء اللجنة الاسكانية.

مافيا العقار لديهم فكرة أن المواطن فقط يكون مؤجرا واللجنة أعضاؤها يرون أن المواطن رأسه من رأس التجار.

● فهد المسعود: أشكر أعضاء اللجنة الإسكانية والمكتب الفني والفريق الحكومي الذي أشرف وأعد وأنجز القانون.

القانون طال انتظاره جاء ليحل أزمة إسكانية عانى منها أكثر من 120 ألف طلب إسكاني، بمعدل كل أسرة كويتية.

القانون استدامة للحلول الإسكانية، الأهم أن يكون قابلا للتطبيق ويكون هناك إدارة حكومية قادرة على تنفيذ المشروع حتى تقلص الفترة الزمنية والانتظار من 20 سنة الى أقل من ذلك بكثير حتى يكون هناك استقرار أسري.

لا بد من إنشاء شبكات مواصلات كالسكك الحديدية والمترو حتى يكون لدينا مدن ذكية على مستوى عال وتكون نموذجا نفتخر به، أشكر كل من ساهم في القانون ونحتاج الى قوانين التمويل العقاري حتى تتحقق الاستدامة من هذا القانون.

● د.عبدالكريم الكندري: أتوجه بالشكر الجزيل الى اللجنة وأعضائها على سنوات من العمل التشريعي الفني البحت، أفتخر بأني أحد مقدمي القانون، لكن الفخر أكثر بحجم العمل الجماعي الواضح والتركيز استطعنا أن نخرج بقانون بهذه السرعة فزالت الفوارق والجميع أصبح يفكر في مصلحة المواطن.

حتى تكون الحكومة قادرة على تنفيذ القانون لا بد أن تكون هناك قيادات تعمل، المؤسسة العامة للرعاية السكنية كلها بالوكالة.

سنقر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفنيون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على ادارة قضية الاسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب الى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفشله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدير وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الاسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

نشكر جهد أعضاء اللجنة الاسكانية وتبدأ مسؤولية الوزارة في تنفيذ القانون، وهناك مطلب كذلك بإلغاء الوكيل المحلي.

● د.حمد المطر: وقع 49 عضوا في اجتماع قبل القسم على 4 أولويات سيتم التوافق عليها في القاعة قبل فض دور الانعقاد، هناك حلول نحتاج اليها من الحكومة الحالية، وأشكر رئيس وأعضاء اللجنة الاسكانية نحتاج لحلول سريعة لمشاكل بالإسكان عالقة منها العائق البيئي، وأؤكد أنه ليس هناك عائق بيئي لأننا نستطيع تحويل ثلثي الشجر الى إزالتها وتحويلها من موقع الى آخر، القانون يضمن الاستدامة.

هناك مساران لحل المشكلة الاسكانية، وأذكّر الاعضاء بأن القانون ليس الإقرار، ففي 2012 قانون محفظة طالب العلم وقانون جامعة جابر والأخ الرئيس السعدون كان موجودا بالمجلس، قانونان لم تنفذهما الحكومة، هذه أولويات حقيقية أخشى أن نوافق عليها ولا نستطيع أن نطبق الـ 40 مادة التي جاءت في القانون.

ولتطبيق القانون نحتاج الى جيش من المسؤولين في الجهات الحكومية التي أغلب مناصبها القيادية بالوكالة، وخاصة القيادات داخل مؤسسة الرعاية السكنية، المواطن سيعيش حالة فرح أمام هذا القانون وتنفيذه.

اليوم هناك توافق حكومي فعليها التنفيذ وعلينا المراقبة.

● جراح الفوزان: أشكر اللجنة الإسكانية على هذا القانون المميز، القضية الاسكانية هي الأولوية لدى الأسرة، التي يعيش أفرادها بالإيجار، القانون هو بداية حل القضية الاسكانية والتعاون هو الحل، والقرار السياسي مهم في حل القضية، تحرير الأراضي مهم جدا، أزمة السكن هو في التمويل، تمويل القروض الاسكانية والبنية التحتية، حتى الكهرباء عنده لا تعمل. هذه القضية هي قضية المواطن الأولى.

● مرزوق الغانم: أشكر الأعضاء واللجنة ومقدمي الاقتراح على الجهد الجبار، والشكر موصول لوزير الإسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، أهم ما في القانون هو في واقعيته، قدمت قوانين كثيرة، قدمت منها ما يلزم الحكومة بإنشاء 200 ألف وحدة سكنية في 3 سنوات، لذلك تعطل القانون وصدر قانون 113 لسنة 2014 وكان هناك تعاون مثمر مع الوزير ياسر أبل.

من 1956 الى صدور القانون في 2014 الوحدات السكنية الموزعة 50 ألفا ومن 2014 الى اليوم 97 ألف وحدة سكنية، لأن القانون كان واقعيا.

القانون اليوم ممتاز واقعي مرادف لقانون 113 لسنة 2014 ويجب أن يرفقها خطوات للتمويل العقاري، وينبغي أن نكون داعمين كلنا للقانون.

ـ فيما يتعلق بتعريف المستثمر: هل لا بد أن تكون الفائز شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ولا يدخل معها أي شركات أخرى؟

ـ بشأن المدد الإضافية 10 سنوات: المدة 40 سنة ويجب أن تزيد المدد بحسب المتقدمين.

ـ المقرر قال هناك 25 ألف قسيمة في القطاع السكني منها 15 ألفا مملوكة لـ 146 شخصا، هذا يعني أن المعدل 102 أو 103 قسائم، فهل هناك ذلك فعلا، اذا كان هناك ذلك فالأمر خطير.

ومن سيحدد جدوى المشروع، وهل سيكون مجديا أم لا؟

● فهد فلاح بن جامع: مشكلتنا أن القضية من أهم القضايا أكثر من 92 ألف طلب، مشكلة العقار هو احتكار العقار من بعض المتنفذين من العقار، وغير الكويتيين يسكنون في السكن الخاص، وهذا يدل على أن بعض جهات الدولة ومنها المعلومات المدنية، بعض البنوك سببت مشاكل للمواطن الكويتي، وهذا يؤثر على المجتمع الكويتي، أتمنى أن نفعل مثل السعودية بوضع منصة عقارية بدلا من سماسرة العقار.

● مهند الساير: أشكر اللجنة الإسكانية على هذا الجهد والاجتماعات الماراثونية، أولويات الشعب لا تسقط بإبطال المجلس، تشرفت مع النواب بتقديم القانون، والمقترحات كانت وليدة عمل مشترك، ساهم فيه أكثر من 250 شابا وشابة، وسنرى القانون اليوم وهو لحلحلة القضية الإسكانية.

أتمنى من وزير الإسكان أن ينتبه، لدى نية حكومية بإلغاء السجل العيني، فالسجل العقاري والتوثيق وهو يسمى «سجل قيد البيع على المخطط»، هل لدى الحكومة نية لإنشائه أم سيكون مصيره كالسجل العيني؟

● د.عبدالهادي العجمي: أشكر الاخوان في اللجنة الإسكانية على الدور البارز في تقديم هذا المشروع، وبيد أن القانون مخرج من فشل الحكومات على حل هذه الأزمة، بمعنى أنه لولا فشل الحكومة لما اضطر الاخوان في اللجنة لأن يقدموا مثل هذا القانون.

تصدي شباب ليقدموا المشروع هو دليل أنه رغم ان الامكانيات بسيطة مقارنة بالحكومة، إلا أن الشباب يستطيعون فعل كل شيء.

في المادة 13 هناك إشارة عن العلاقة المحددة للتعاقدية، هذا الأمر يؤثر على كل المشاريع من حيث العلاقة بين المواطنين والمستثمر وفق دراسة الجدوى، هل ستصبح العلاقة بين المواطنين والمستثمر والضامن هو فقط دراسة الجدوى، وهذا الأمر خطير جدا.

● وزير العدل والإسكان: نتعهد كوزارة بإنشاء إدارة التسجيل العقاري والتوثيق وهو سجل قيد البيع على المخطط.

● حمد العبيد: القانون هو من ضمن الوعد الذي قطعه النواب على أنفسهم، الاسر الكويتية تؤرقهم القضية الإسكانية، وهو مساهمة نيابية لحل جزء من القضية، مثل هذه القوانين المهمة يقدمه مجلس الامة ويساهم به لمعالجة القضية الإسكانية.

هناك جهود بذلت من النواب وحتى من غير مقدمي الاقتراحات، ومن الجانب الحكومي والوزير السابق عمار العجمي، وإتمام الجهود عبر الوزير فالح الرقبة، والمكتب الفني للجنة الإسكانية.

تعاملنا مع المؤسسة بكل مرونة من حيث كل العوائق التي قالوا عنها، ولا يفترض أن تكون هناك عوائق اليوم، ومثل هذا القانون رافد اقتصادي للدولة ويوفر فرص عمل للكويتيين عبر إنشاء هذه الشركات الحكومية، هذا القانون الجديد لا يلغي النظام الحالي للمؤسسة والنظام الموجود يطلبه عدد من المواطنين، وعلى الحكومة الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية له هناك خطوات عملية، ومنها إصدار اللائحة التنفيذية وبعد إقرار القانون لا بد من تجهيز طرح المشاريع لتنفيذ القانون.

الكرة في ملعب الحكومة، وسيتضح هل الحكومة جادة أم لا.

حل القضية الإسكانية يحتاج الى قرار حازم وجازم.

● محمد هايف المطيري: أشكر أعضاء اللجنة، وأتمنى أن يستمر عملهم بعد إقرار القانون من حيث متابعة تنفيذ وتطبيق القانون على أرض الواقع، لا بد أن يعجل في الانتهاء من اللائحة.

أقول للحكومة إنها فرصة أن نقدم للشعب الكويتي فرصة وألا تحرم المواطنين من

فايز الجمهور ومرزوق الحبيني وحمد العبيد ومهلهل المضف اثناء دخولهم القاعة

فارس العتيبي وفهد الشعلة

النواب والوزراء خلال سير الجلسة

الشيخ طلال الخالد وعيسى الكندري

وزير الصحة: المستشفيات غير قادرة على استقبال ذوي الاحتياجات وليس لدينا حالياً دراسة مالية بهذا الشأن لذا لا يجب إضافتهم في الوقت الحالي على «عافية»

مرزوق الغانم: القانون واقعي وممتاز وهو خطوة لحل القضية الإسكانية

د. عبدالعزيز الصقعبي

فالح الرقبة وعبدالله فهاد

د. حسن جوهر

مرزوق الغانم

فهد المسعود

د. محمد المهان

أحمد لاري

شعيب شعبان

حمد العبيد

عبدالله الأنبعي

■ **عبدالله الأنبعي: أدخلنا فكر الشراكة وتقليص الإجراءات والادخار والاستثمار وإتاحة الفرصة للجميع مواطنين وتجاراً للاستفادة من هذا القانون**

■ **فهد المسعود: القانون طال انتظاره وهناك نحو 120 ألف طلب إسكاني بمعنى أن هناك نصف مليون مواطن تقريباً بلا سكن لذلك يجب تنفيذه**

■ **شعيب شعبان: القانون مهم لتحسين مستوى معيشة المواطنين ونطالب بالتصويت على القانون في مداولتيه وعلى الحكومة إصدار اللائحة التنفيذية سريعاً**

■ **حمد العبيد: هذا دور المجلس في معالجة القضايا المهمة لدى المواطن والقانون رافد اقتصادي للدولة ويوفر فرص عمل للكويتيين ولا يلغي التوزيع**

■ **حسن جوهر: هذا القانون يعطي نظرة عصرية للمفهوم الإسكاني لأن السكن يعني الاستقرار الأسري ويحافظ على مقدرات المواطن**

■ **مهلهل المضف: هذا القانون من أولوياتنا وهو ضمن حزمة تشريعية تعنى بالأسرة الكويتية التي هي عماد المجتمع وهذا نتاج عمل نيابي شعبي**

■ **عبدالعزيز الصقعبي: هناك إجماع نيابي على حل القضية الإسكانية ونحن لدينا 92 ألف طلب ومن المتوقع أن تصل إلى 220 ألفاً خلال 20 سنة**

الاكتتاب، كثير من المواطنين لا يستطيعون الاكتتاب، وعلى الحكومة أن تراجع موقفها، وهذا موقف شعبي وهو أن تكتتب عن المواطنين أو حتى نصف الاكتتاب أو حتى الجزء أو حتى يسقط الاكتتاب على المواطنين ويخصم من رواتبهم، ولا يحرمون من أرباح المشروع الحيوي المستمر ويدر استثمارات.

● د.عادل الدمخي: كل الشكر للجنة الإسكانية والفريق العامل في هذا المجلس، والمجلس السابق، وشكرا للوزير السابق عمار العجمي والوزير الحالي فالح الرقبة.

هذا ما ينتظره الشعب الكويتي لحل المشكلة الإسكانية، هناك لجنة تنسيقية نيابية وحكومية لإقرار القوانين المتفق عليها، وهذا باكورة التوافق، واذا استمررنا في هذا النهج سيكون المجلس من أكثر المجالس إنتاجا، المطلوب هو القابلية للتطبيق وإقناع المستثمر بالمشاركة في المشروع، وأخشى أن يكون هناك عزوف.

يهمنا وضع الضمانات بعد الاكتتاب والتأسيس ألا تستولي مجموعة على أكثر من 50٪ من الاسهم.

مسألة إنشاء الشركات المساهمة مهم جدا، والشركات العالمية في وجود الشركات المساهمة هو الضمان الصحيح وعدم استغلال المشاريع ومستقبل الشركات المساهمة في الاقتصاد، يجب أن تنظر الحكومة الى الاقتصاد والغاء الوكيل المحلي من خلال الشركات المساهمة.

● مرزوق الحبيني: نشكر أعضاء اللجنة والحكومة والوزيرين السابق والحالي، أرجو أن يكون أعضاء اللجنة دقيقين وألا تكون البنوك التجارية بديلا لبنك الائتمان، ولا يكون هو الممول الاول للمواطن الكويتي، وهذه حصلت في قضية الأولاد.

أرجو من الاخوان أن يكونوا دقيقين وألا يسحب البساط من بنك الائتمان، هذا المشروع تجاري تستطيع الشركات من خلاله الاستفادة، لا يُلغى أن هذا المشروع هو اجتماعي وليس تجاريا فقط.

أرجو أن تدرس اللجنة جزئية أن يكون للحكومة في الشركات السهم الذهبي فيما يتعلق ببيع العقار، لأي ظروف، ممكن الأب يكون سيئا والشركة تبيع البيت والأسرة تكون بالشارع اذا دخلت البنوك التجارية في التمويل، فنحن أمامنا قانون من البنك المركزي في السقف الأعلى للمقترض اذا أخذ السقف الاعلى ويأخذ قرضا إضافيا فما هو الاجراء الذي يضمن ألا يقول البنك لا يستطيع أو يرفض البنك.

يجب أن تكون هناك ضمانات حكومية للمواطن حتى لا يكون القانون نقمة بدلا من أن يكون نعمة.

● أسامة الشاهين: أشكر رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة ومكتبها الفني وكل من ساهم من خارج وداخل اللجنة، وأتشرف بأن أكون أحد مقدمي الاقتراحات الذي هو باكورة الخارطة التشريعية التي وافق عليها 49 نائبا وإن شاء الله الانجاز يتلوه الإنجاز، اليوم الإسكان وبعد قليل الصحة، ثم المحكمة الدستورية ثم المفوضية.

92 ألف طلب موجود، 40٪ من مداخيلهم تذهب لسكن بديل لأن الرعاية السكنية متأخرة، 13 ضعف مدخول الأسرة سنويا هي تكلفة توفير الرعاية السكنية.

القانون خفف من الجمارك والقوى العاملة والمناقصات والفتوى والتشريع ومسؤولية كبيرة على وزير الإسكان ومؤسسة الرعاية السكنية.

المسؤولية اليوم على كاهلكم ونعطيكم صلاحية شبه مطلقة، أرجو أن يكون تنفيذه سريعا، وأن يكون إغراق السوق حتى تكون الاسعار منخفضة، وأن تكون الرعاية السكنية التقليدية تعمل بالتوازي مع هذا القانون.

● عبدالله فهاد: اجتمع 49 نائبا لتحديد الأولويات وكنا نسميها أولويات الأمة، وتوالت الاجتماعات التنسيقية مع الحكومة حتى يوضع المسار على أرض الواقع حتى يشهد الناس بالتوافق إنجاز هذا القانون، كل الشكر للجنة الإسكانية على جهدهم في مجالس 20، 22، و23 وأتشرف أنني ساهمت بتقديم هذا القانون.

القانون أداة مبتكرة والقانون سيقضي على نصب المقاولين، وبه استدامة للمشروعات الإسكانية، ونتمنى أن تكون أولوياتنا في دور الانعقاد المقبل، القانون سيقضي على البيروقراطية الحكومية، ومشكلتنا هي بإرادة القرار.

نريد بهذا القانون أن نطبق مفهوم «أنسنة المدن» تجعل الجميع متفاعلا بهذه المدينة، والقانون به ضمان عدم الاحتكار ويخرج القطاع الخاص من عقلية المقاول، قدمت تعديلين على المادتين 27 و31 حتى لا تسيطر المؤسسة على اختصاصات الوزارات والمؤسسات الأخرى.

● د.بدر الملا: القانون نوعي جدا غايته نبيلة، القانون حتى ينجح لا بد من وجود تطبيق سليم بعدم التطبيق على المستثمرين بعراقيل وبيروقراطية في الجهات الحكومية مثل البلدية والكهرباء، لذلك يجب تكون فريق عمل لدى مجلس الوزراء.

من حُسن الظن أن وزير الإسكان كان يدير سوق الكويت الذي انقضى سوق الكويت وأصبح البورصة، وكذلك المادة (8) يجب أن تعدل وكذلك المادة (4) أخشى من التنصل من تكاليف البنى التحتية.

وهناك تداخل اختصاصات مع البلدية، ولا أعرف معنى ملاءة تشغيلية، الأهم من ذلك عندما وزعت أذونات البناء في المطلاع نبهت أنه ستكون هناك ارتفاع في الأسعار، وإذا بدأنا في تنفيذ المشروع سترتفع الأسعار.

● مهلهل المضف: أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الإسكانية، الأسرة هي نواة المجتمع واستقرارها يعطي استقرارا للمجتمع.

خصوصا الأسرة الناشئة التي تتعرض لأعباء عدم توفير السكن المريح، وأشيد بالجهود التي جاءت نتاج عمل نيابي شعبي تم العمل فيه من مجلس 2020 الى المجلس الحالي وضمن أن يكون ذلك باكورة إنجاز لننتهي من هذا الملف ولننتقل الى الملفات الأخرى.

● السعدون: ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والاستراحة.

استؤنفت الجلسة الساعة 12:35

● داود معرفي: اشكر الجهود المبذولة من قبل اللجنة، والقانون اصبح بالصورة الامثل الذي تمكنا من الموافقة عليه ولدي تعديل على مادة لأن المادة مفتوحة ومتروكة لرب الأسرة يتصرف فيها كيفما يشاء بعد تسديد واستلام وثيقة البيت، العقارات اليوم في الكويت اسعارها غالية جدا وأسعار الاراضي لا تقل عن ربع مليون دينار.

نخشى من سوء استخدام ولي الأمر في هذا الأمر، المادة 19 غير واضحة عندما يكون رب الأسرة في حاجة في لحظة استلامه للبيت يأتي احد ويقدم له مبلغا اكبر بقليل ويهد الاسرة ويبيع البيت ويسافر، لتغطية هذا العيب.

● شعيب المويزري: القضية الإسكانية مهمة، وأثمن مجهود اعضاء اللجنة والمكتب الفني للجنة، وكل من ساهم في القانون.

يجب ان تتحمل الحكومة الاكتتاب على المواطنين كافة وسيكون له عائد مرض، ويسافر في توفير سبل العيش الكريم للمواطنين، يجب مراقبة تطبيق القانون بكل حذر، لأن الممارسة غير الكلام النظري.

الحل بسيط جدا عبارة عن قرارات تصدر بدعوة شركات عالمية، لدينا معاناة في المطلاع، لا توجد كهرباء ولا صرف صحي لدرجة ان بعض الاشخاص يأخذون عليهم رسوم كهرباء ويستغلون اصحاب البيوت ويأخذون رسوما غير قانونية لتمديد (بايبات) امام المنازل. الكهرباء غير متوافرة ولا نقبل في غرب عبدالله المبارك وجنوبها والمطلاع ان يكون هناك بيوت بدون كهرباء.

● فايز الجمهور: أشكر زملائي في اللجنة الإسكانية على الجهد والفريق المكتب الفني ومن شارك من مختصين خارج المجلس، الحمد لله الذي وصلنا له اليوم ثمرة جهود مجلس 2020 وللجنة الاسكان وجدنا مشاريع متعثرة ومشاريع متعطلة تبعات الحكومات ومجالس سابقة لم تقم بدورها شرعيا ووطنيا وأول ما جئنا وجدنا مشاكل في المطلاع وجنوب سعدالعبدالله وخيطان الجنوبي وجنوب عبدالله المبارك، وعكفت اللجنة على حل هذه المشاكل وتم حلها وتهيأت الأرضية لمثل هذه المشاريع المتميزة، لحل المشكلة الأولى التي تعاني منها الاسرة، فهي قضية حقيقية ومعاناة تئن منها الأسرة الكويتية، وجوهرية ومركزية ورئيسية وأولوية لدى الحكومة والمجلس، المواطن الكويتي يبني بيته ليس له بل لأولاده وهروبا من الايجارات العالية وذلك بعد 23 سنة ويدفع اقساطا للبنوك التجارية لمدة 15 سنة وذلك بسبب تقاعس الحكومات السابقة عن حل هذه المشكلة.

القانون الحالي هو باكورة العمل وستعقبها قوانين كثيرة ومجلس الأمة قدم كل الدعم والتعاون للقانون الذي يفترض ان يأتي من الجانب الحكومي، لكن النواب آثروا تقديم القانون ولا عذر للحكومة من حيث التأزيم مع المجلس، والمجلس ليس صوريا بل فاعلا في حل المشكلة وعلى الحكومة ان تمد يد التعاون في المبادرات.

● بدر نشمي: هذه بداية حل المشكلة الإسكانية، ومن الواجب مد يد التعاون للإنجاز، المشكلة بالتطبيق وكم قانون صدر ولم تصدر لائحته التنفيذية وكم قانون صدر وتم تطبيقه بشكل خاطئ، المواطن لا يستطيع ايجاد السكن، لابد ان يتم تعيين الكفاءات، لكن للأسف تم ابعاد محمد مخلف المنصور وهو احد الكفاءات، نحتاج لقيادات بطريقة غير تقليدية ولديها الجرأة على اتخاذ القرار، الخطأ ليس عيبا ولكن العيب هو عدم تصحيح الخطأ.

أتمنى من اللجنة الاسكانية ان تعرف ان منطقة جنوب القيروان الكل ينتظرها، لكن بيان اللجنة الاسكانية غير مفهوم، المواطن ينتظر 20 سنة على ما يطلع له بيت وسنوات اخرى لكي تدخل الخدمات، لدينا سوء إدارة وليست لدينا رؤية، نقر قوانين لكن لا يوجد تطبيق، لن نتدخل في صلاحيات الوزراء ونحترم الفصل بين السلطات، ومن حق الوزير ان يأتي بفريق مخلص من اجل الانجاز والعمل لصالح الشعب، أتمنى من وزير التجارة ان يتسع صدره علينا والشواغر كثيرة وفرصة الحكومة تعيين الكفاءات المخلصة المحبة للبلد.

● خالد المونس: أشكر اللجنة الإسكانية والشكر موصول للنواب جميعا وهذه باكورة العمل الجماعي، القضية مهمة جدا لدى المواطن، ومن السهل حلها لكن سياسات الحكومات المتعاقبة جعلت منها شائكة ومعقدة صعبة جدا، والقانون احد الحلول التي سوف تحرك عجلة المدن الاسكانية، والقانون يحتاج الى قوانين اخرى مثل قانون استدامة القروض الاسكانية، الامر الأهم في استدامة القروض هي حتى لا تكون حاجة المواطنين سلعة مثلما حدث في استجواب وزير الدفاع، وموضوع بنك الائتمان ودخوله في استحقاق سياسي.

القضية تحتاج للتعاون مع الحكومة، وعليها تنفيذ هذا القانون لأن النواب وضعوا هذا القانون اولوية، اي قانون عليه توافق سنكون

عبدالله الأنبعي وعبدالله المضف وفالح الرقبة على المنصة

مهند الساير

محمد هايف وعبدالله فهاد

جراح الفوزان

الشيخ فراس السعود والشيخ سالم العبدالله

حمد العليان: كل فرد داخل كل أسرة يهتم بالقضية الإسكانية وهذه جلسة تاريخية وشكراً للوزيرين عمار العجمي وفالح الرقبة.. والقانون هدية للشعب الكويتي

أحمد لاري: هناك غياب للرؤية الحكومية حول قضية الإسكان

جانب من الجلسة

فهد الشعلة ود. أحمد العوضي والشيخ أحمد الفهد

تحية بين د. فلاح الهاجري وفهد الشعلة

ماجد المطيري

داود معرفي

شعيب المويزري

مرزوق الحبيني

د. عبدالهادي العجمي

عبدالله فهاد

داعمين له وسندفع بإقراره في اقرب وقت.

● سعد العصفور: اشكر اللجنة الاسكانية في المجلس الحالي او في المجلس المبطل الماضي على انجاز التقرير الحالي ومسؤولي المؤسسة العامة للرعاية السكنية والوزير السابق للإسكان عمار العجمي والوزير الحالي.

القانون هو احد القوانين الاربعة ضمن الخارطة التشريعية وكذلك بين اللجنة التنسيق النيابية والحكومية بمعنى ان التعاون هو ما يريد الشعب انجازه.

الشعب ينتظر الانجاز ولن يأتي الانجاز الا بالتعاون على القوانين، من الخطأ التحدث عن تحسين مستوى المعيشة، حل كل القضايا سيخفف العبء عن الاسرة الكويتية في المجال الصحي او التعليمي او الاسكاني وكذلك تحسين مستوى المرتبات في البلد، من الضروري ان نؤكد ان المشكلة لم تكن عمرها إقرار القوانين بل في التنفيذ، قوانين تقر ولا تنفذ وان نفذت تنفذ بشكل سيئ.

● د.فلاح الهاجري: كل الشكر لأعضاء اللجنة الإسكانية والشكر للوزير السابق النشط، هذه القوانين والمشاريع تبقى حبرا على ورق ان لم تكن هناك ارادة جادة تعين الشعب الكويتي على استقرار الاسر الكويتية، الرهان يبقى على العمل الجاد في المرحلة القادمة.

المشروع يحقق الامن الاجتماعي والنفسي ويخفف من تفكيك الاسر الكويتية، الشعب ينتظر هذا الحلم الذي يخفف من الانتظار، يجب ان نؤكد على أن التعاون مع الشركات يكون وفق احكام الشريعة الاسلامية.

ان تكون هناك مشاريع حقيقية يتم التوافق عليها هو ما يطلبه المواطن، وإلغاء الوكيل المحلي ومنع هذا التعسف السابق وتعزيز الانفتاح والشفافية مع الشركات العالمية، المشروع مستقبل بلد وبناء اسرة وباكورة بناء كويت جديدة، ونأمل ان يكون التوافق مستمرا في القرارات القادمة.

● حمدان العازمي: الموضوع لا يتعلق بالقوانين، شبعنا قوانين والحكومة لا تنفذ، توافق بالمجلس على الاقرار وفي النهاية لا تنفذها، ما قصة بلد صغير لا تحل فيه هذه القضية هل الهدف هو إلهاء الناس بالسكن والصحة والتعليم؟ تركيا عندما أتاها زلزال تعهد الرئيس التركي ببناء مدن في 3 اشهر وبنى مدنا ونحن هنا سنوات، هذه قضية الشعب والاسكان والصحة والتعليم مقارنة بالدول الاخرى، لا توجد جدية، لدينا قوانين كثيرة وتشريعات موجودة ولا توجد نوايا جادة.

أعضاء اللجنة نقول لهم كيف نعطي ضمانات للمستثمر الاجنبي يدخل وعندنا سابقة الشركة الكورية في سعد العبدالله لا توجد ضمانات، والمادة 26 قالت «تلتزم الشركة بتحصيل الرسوم»، فمن يحدد الرسوم وتؤخذ من من؟

لا بد من تحديد الرسوم ومن يتحملها؟ والحل لا بد من فتح الباب للمستثمر الاجنبي مباشرة من دون وكيل محلي، نشكر كل الاعضاء واللجنة والوزير السابق والحالي لكن العلة ليست في القوانين بل في التنفيذ.

المجلس يشرع وشرع قبل ذلك لكن السبب في الحكومات السابقة، والى متى المواطن يئن ولا يجد سكنا؟ السلطة التنفيذية لديها الاموال والتنفيذ، والحكومات السابقة لم تتحرك، وانا غير متفائل من تجارب سابقة.

● د.محمد الحويلة: نتقدم بالشكر الجزيل لرئيس واعضاء لجنة الاسكان على هذا القانون القيم الذي نتمنى ان يحقق اهدافه، وواجب على الحكومة بكامل اجهزتها ان تتفاعل وتلتزم ببنود القانون وان يتم اقراره، القضية تشكل تحديا كبيرا ونحن في المجلس علينا مسؤوليات دستورية ووطنية في التصدي لهذه القضية.

هناك 100 الف طلب اسكاني ينتظر منا ان نوفر لهم الاستقرار وحاجتهم الاساسية، نحن بدورنا كأعضاء يجب ان نتحرك بشكل فاعل وسريع من اجل دعم بناء مدن اسكانية متكاملة تتوافر فيها جميع الخدمات الاسكانية، لا نريد مدنا لا توجد بها مخافر ومدارس وخدمات اساسية ومستشفيات او معاهد او كليات، هذه ينبغي توفيرها قبل ان يسكنها المواطنون.

نحن امام قانون نوعي ذي قيمة عالية يساهم في معالجة القضية وتوفير مدن ووحدات سكنية مناسبة للأسرة الكويتية.

● خالد الطمار: كلمة شكر قليلة في حق اعضاء اللجنة الاسكانية على جهودهم في اعداد القانون المهم، 92 الف اسرة ينتظرون القانون المستحق وهو من اهم الاولويات للمجلس، وفكرة إلغاء الوكيل المحلي أمر مستحق ويجب تطبيقه على جميع مشاريع الدولة، ويجب ألا يقتصر الحل على التشريع واصدار القانون فقط، ويظل حبيس الادراج، ويجب السرعة في المشاركة مع شركات عالمية مشهود لها بالانجاز، وعلينا متابعة تطبيق القانون لحل الازمة الاسكانية، ونشكر الوزير السابق عمار العجمي والوزير الحالي فالح الرقبة والعاملين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

● فارس العتيبي: نحن بصدد اقرار قانون ينتظره الجميع والرعاية السكنية للأسرة الكويتية مهمة جدا، ونشكر اللجنة الاسكانية في المجلس السابق والوزير السابق عمار العجمي وحرصه على اخراج القانون، واللجنة المالية وحرصها على ان يرى القانون النور.

40 مادة تخللتها بعض الامور، والمادة الـ 40 اوجه الكلام بشأنها ان اللائحة خلال 3 اشهر ارجو التركيز على المادة وهي ان 3 اشهر مدة طويلة يجب ان تصدر خلال شهر فقط، اليوم المستأجر يدفع 3 ارباع راتبه للايجارات.

● حمد العليان: القضية تهم كل اسرة وكل فرد داخل كل اسرة وانجازها هو امن وطني استراتيجي للبلد والمجتمع، وفي ثالث جلسة سنقر قانونا كليا شاملا في حين ان مجالس سابقة بين حل وابطال بلا انجاز.

القانون مقدم من 5 اقتراحات، وذكر اسمائهم امر مهم جدا، ونشكر اعضاء اللجنة واعضاء المكتب الفني والوزير السابق عمار العجمي والأخ فالح الرقبة الوزير الحالي.

هذا القانون بالسرعة هو اكبر هدية نقدمها للشعب، هناك انسجام واضح بين اللجنة والحكومة نتمنى ان هذا الانسجام يرى النور قريبا.

ورسالة لرئيس الحكومة واعضائها اي خذلان للشعب بعد هذا التفاؤل ستكون انعكاساته كبيرة في هذا الوقت واتمنى اصدار اللائحة التنفيذية.

● أحمد لاري: الملاحظة ان الاقتراح بقانون مقدم من النواب، وهذا دليل على غياب الرؤية الحكومية، أين المشروع الحكومي ولا نتأمل ان تحل المشكلة، أين التمويل؟ سيأتي قانون آخر له، هناك تخبط وتراكم وهناك مبادرات من الاعضاء ولكن هذه مهمة الحكومة.

المجلس سيؤسس شركات ليحل مشكلة ضعف الحكومة في معالجة المشكلة الاسكانية، كلها حلول ترقيعية.

نظام البناء الموجود الحالي، كيف نعطي صلاحية لشركة جديدة لوضع انظمة بناء، اين دور الرقابة؟ وهذا يدل على ان الدولة في تخبط، ولا بد ان نضع شرطا اساسيا ان تكون انظمة البناء وفق الانظمة الموجودة في البلدية.

● عبدالوهاب العيسى: في هذه الجلسة الخاصة بإقرار المدن الاسكانية و«عافية» حريص على اني انبه الى نقطة ايجابية لمجلس الأمة والتغير الذي يصير في الممارسة البرلمانية، عقود طويلة ومجلس الامة يقر قوانين يزيد بها الأعباء التشغيلية، ومؤشرات الفساد والنتيجة نعاني منه اليوم كشباب، جميع الخدمات مترديه لأن هناك أعباء تشغيلية على الدولة.

اليوم قد تكون هذه سابقة اجماع شبه كامل على تخفيف الاعباء الحكومية، سواء في ملف الاسكان او الصحة، ونعطي القطاع الخاص الكويتي فرصة للتوسع وان يكون شريكا حقيقيا في التنمية.

وهذا تغير ايجابي نتلمسه اليوم، انا من المؤيدين لتأمين عافية واضافة ربات البيوت، ولكن قناعتي اضافة كل المواطنين للتأمين، ولكن على وزارة الصحة ان تقلص الانفاق التشغيلي في الصحة.

رسالتي الأخيرة في القطاع الخاص، مطلوب منه ان يكون مساهما حقيقيا بالدولة بتعزيز الايرادات المالية العامة وان يكون مساهما حقيقيا في تكويت الوظائف عنده.

● د.جنان بوشهري: مادة 23 تتكلم عن انه اذا تخلفت الشركة وارتكبت اخطاء جسيمة وجب على المؤسسة اتخاذ اجراءات قانونية، فما الاجراءات القانونية؟ لأنها شركة اكتتب فيها المواطنون.

لدينا اصحاب طلبات الرعاية يأخذون 70 الفا من بنك الائتمان و30 ألفا دعوما، كيف يتم التعامل معهم في تطبيق القانون؟ لدينا الجمعيات التعاونية في المدن الجديدة، هل سيسمح بإنشاء الجمعيات التعاونية فيها؟ وأكرر شكري للجنة على جهدها الجبار.

● أحمد السعدون: هناك طلب مقدم من الاعضاء حتى ننتهي من القانونين.

(وتلا الأمين العام الاقتراح)

نتقدم بطلب تمديد الجلسة لحين الانتهاء من القانونين والحديث لاثنين مؤيدين واثنين معارضين للقانون الثاني بشأن «عافية».

● عبدالعزيز الصقعبي: هناك تعديلات وجيهة وصلتنا واشكر عبارات الثناء على اللجنة الاسكانية.

فيما يتعلق بالمادة العاشرة، فيما يخص التقرير الدوري سنتين هذا الامر، والمدن الاسكانية مدن كبيرة، وبالتالي بها اراضي مخصصة وجزء آخر غير مخصصة للاغراض السكنية.

الاستثمار به شقان، الاول يتعلق بالبنية التحتية وهذه 40 سنة وشق للخدمات 10 سنوات وبعد الخمسين سنة ستؤول للمؤسسة.

المستثمر الاجنبي يدخل في المشاريع دون وكيل محلي، فيما يتعلق بالمستفيد من غرامة التأخير وهو المواطن لصالح المواطن وليس الشركة.

فيما يتعلق بدور بلدية الكويت، انظمة البنيان واعتماد المخططات تكون بالتنسيق مع بلدية الكويت.

قروض الاسكان ومصيرها هذا قانون آخر نعمل عليه ونوفر سيولة لبناء البنية التحتية، لابد من ان يكون هناك آخر يتعلق باستدامة القروض الاسكانية.

معلومة 146 تاجرا يملكون 15 ألف ارض من السكن الخاص ليس منا بل من اجوبة رسمية من التسجيل العقاري، ان 146 شخصا يملكون قسائم اراض فضاء في السكن الخاص، لذلك الفوضى العقارية هدفها هذه الفوضى العقارية، فهي معلومة رسمية وردتني من وزارة العدل من التسجيل العقاري، دراسة الجدوى تنشرها المؤسسة.

البنوك التجارية محلها ليس في هذا القانون، بل من قانون آخر، وليس محله هنا وهو قانون استدامة القروض العقارية.

بالنسبة للرسوم هذه رسوم الخدمات والمناطق غير المخصصة للسكن بل المنطقة الخدمية.

ووافق المجلس على القانون من حيث المبدأ.

● أحمد السعدون: اقترح التصويت على المداولة الاولى والتعديلات المقدمة كلها ننتظر وتقدم كلها حتى لو في جلسة خاصة وتقدم

- **جراح الفوزان: القانون بداية لحل القضية الإسكانية والمشكلة ليست في الأراضي بل في تمويل القروض اللازمة لإنشاء البنية التحتية والوحدات السكنية**
- **مرزوق الحبيني: يجب ألا يلغي القانون دور بنك الائتمان وتحديد صلاحية التصرف وقيمة القروض التي ستمنح للمواطنين حتى لا تدخل الأسر في مشاكل**
- **عبدالله فهاد: النواب وضعوا أولويات الأمة ومنها الـ 4 قوانين ومنها هذا القانون الذي يعتبر أداة تنفيذية مبتكرة ويشرك المواطن في الاستثمار**
- **مهند الساير: هناك ضرر لحق بالمواطنين من قضية السجل العيني الذي لم ير النور وهذا القانون مرتبط بالموضوع لذلك ما مصير تطبيق هذا القانون؟**
- **فالح الرقبة رداً على استفسار مهند الساير حول توثيق العقود: نتعهد نحن وزارة العدل بإنشاء إدارة سجل قيد البيع على المخطط**
- **خالد الطمار: 92 ألف أسرة تنتظر القانون الذي يجب أن تواكبه سرعة في التعاقدات وشكراً للوزير السابق عمار العجمي والوزير الحالي فالح الرقبة**
- **فارس العتيبي: هذا القانون ينتظره الجميع كون القضية الإسكانية تهم كل المواطنين ونشكر الوزير عمار العجمي على جهوده السابقة**

مجلس الأمة يصدر بياناً يعرب فيه عن إدانته واستنكاره الشديدين لإقدام أحد المتطرفين في مملكة السويد على حرق نسخة من المصحف الشريف

أصدر مجلس الأمة بيان إدانة حول حرق المصحف الشريف في مملكة السويد جاء نصه كالتالي:

إن مجلس الأمة الكويتي ليعرب عن إدانته واستنكاره الشديدين لإقدام أحد المتطرفين في مملكة السويد على حرق نسخة من المصحف الشريف، في خطوة استفزازية جديدة من شأنها تأجيج مشاعر المسلمين حول العالم.

وإن مجلس الأمة ليعبر عن أسفه الشديد لتكرار مثل هذه الانتهاكات المسيئة للمقدسات الإسلامية، تحت غطاء حرية الرأي والتعبير الزائفتين.

ومما يزيد الأمر سوءا والواقع ألما، هو تكرار مثل هذه الإساءات، والتي تمارس في كثير من الأحيان تحت مظلة التأييد الرسمي لها، مما يوقع تلك الجهات تحت طائلة العتب واللوم، ويجعلها في مرمى ردود الأفعال التي لا يرتضيها أحد.

وإذ يشيد المجلس بمزيد من الشكر والاعتزاز بالجهود والتحركات الديبلوماسية لحكومة الكويت في المحافل الدولية، والرامية إلى تبني المزيد من القوانين والقرارات التي تجرم هذه الأفعال المشينة، فإن مجلس الأمة الكويتي يدعو حكومات الدول وبرلماناتها دعوة صريحة واضحة إلى ضرورة اعتماد مواقف رسمية وقانونية حاسمة، لرفض هذه الإساءات المشينة، وتغليظ العقوبات ضد مرتكبيها، وتبني إجراءات فورية صارمة لمنع مثل هذه الأعمال الهمجية، وضمان عدم تكرارها مستقبلا، حيث إن تركها والسماح بها على الصورة المشاهدة الآن لن يؤدي إلا إلى زيادة التعصب والكراهية، وخلق بيئة متطرفة يصعب السيطرة عليها، والتحكم بمآلاتها.

كما يؤكد مجلس الأمة على اعتزازه وإيمانه بالعقيدة الإسلامية السمحة ومرجعها الأساسي القرآن الكريم الذي يوجه في الكثير من آياته البينات إلى نشر قيم الخير والتسامح والعفو، التي تخلق جوا من التعايش السلمي بين الجميع على اختلاف عقائدهم، وتنبذ كافة أشكال العنف والتطرف، قال تعالى: (وقولوا للناس حسنا) (البقرة: 83)، وقال عز وجل: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) (الحجرات 13).

هاني شمس

ماجد المطيري

محمد الرقيب ود. محمد المهان

د. محمد الحويلة

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون: أشكر الجميع مجلس الأمة والحكومة على تعاونهم وإسهامهم في قانون المدن السكنية حتى تم إقراره بالمداولتين وإحالته للحكومة

عيسى الكندري: برنامج عمل الحكومة سيصل للمجلس الأحد المقبل

هاني شمس متحدثا وبجانبه ماجد المطيري

د. أحمد العوضي

د. عبدالعزيز الصقعبي ود. حسن جوهر وأحمد لاري وفهد الشعلة ود. جنان بوشهري

مهلهل المضف

د. بدر الملا

حمد المدلج

د. عادل الدمخي

اسامة الزيد

بدر سيار

مكتوبة لأن القانون به حقوق وعقوبات.

● بدر النشمي: هذا ظلم لأعضاء اللجنة.

● أحمد السعدون: التصويت على المداولة الأولى.

(الحضور 62، موافقة 62)

هناك طلب استثناء من المادة 104 تلاه الأمين العام.

وجرى التصويت نداء بالاسم.

(الحضور 62، موافقة 59، عدم موافقة 3)

موافقة على الاستثناء.

وتم التصويت على المداولة الثانية.

(الحضور 62، موافقة 62).

● أحمد السعدون: يجب ان نوجه الشكر لكل من ساهم في اقرار القانون، والشكر للجنة السابقة والمالية وكل من تعاون معهم من الحكومة والاعضاء، قضية الاسكان في كل الاستبيانات منها 1986 كان الاولوية للتوظيف وتستحق الاسكان منا الاهتمام، ولا يمكن ان ندعي ان هذا قانون متكامل وانما جهد متكامل لحل هذه القضية ولديهم في اللجنة مجموعة من القوانين التي تستكمل هذا الجانب.

● أحمد الفهد: باسم سمو الرئيس والحكومة، نتقدم بالشكر لكل من عمل على اصدار القانون الذي يهم كل اسرة كويتية والمجتمع الكويتي وهي قضية من اولويات الحياة، وان شاء الله تكون بداية تعاون لحل احدى القضايا التي ينتظرها المواطن ومازالت هناك قوانين لاحقة.

ونشكر المجلس والرئاسة واللجنة الاسكانية وجميع الاعضاء والجهات الحكومية، ونتمنى ان تكون ضمن اولويات لجنة الاولويات قانون التمويل المستدام والهيئة العقارية، وننطلق لعملية البناء وحل احدى المشاكل الرئيسية للمواطن الكويتي، شكرا للجميع.

● حسن جوهر: نختم بالشكر الجزيل لكل من أثرى واجتهد وعمل على هذا القانون، ما اثير من ملاحظات لا نشكك في النوايا، هذا ما حرصنا عليه ألا نسمح باستغلال المتضررين من القانون وان يتسلقوا على الملاحظات التي ذكرت، اصحاب الطلبات نحن حالنا من حالكم، والقانون خرج من واقع احساس بالمعاناة التي تشعرون بها، الكل شارك في انجاز هذا القانون والقانون بداية طريق يجب ان يستتبعها قرض من التمويل العقاري.

● عبدالعزيز الصقعبي: اشكر كل من ساهم في صياغة القانون والمكتب الفني للجنة الاسكانية واعضاء اللجنة في مجالس 2020 و2022 و2023، وهذه بداية، وهناك من يتربص بهذا القانون والمناقشات الفنية، هناك من يستغلها ويتربص بها وهم لا يريدون انهاء القضية الاسكانية، وهناك اجماع 62 نائبا ووزيرا صوتوا على هذا القانون والخير بقبال.

وهذا حق اصيل للمواطن الكويتي واشكر رئيس المجلس.

تقرير اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل

بإضافة شرائح للتأمين الصحي للمتقاعدين

● ماجد المطيري: جاء توجه اللجنة للاستجابة إلى حاجة شرائح المجتمع لمواجهة اعباء النفقات الصحية وزيادتها ومنها المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة وهي التي تم النص عليها بالمرسوم رقم (23) لسنة 2013 بشأن ربط واستحقاق المساعدات، والمرأة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة والارملة الكويتية التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية وبلغت 50 سنة ميلادية.

3 ـ المطلقة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة ولا يقل عمرها عن (50) سنة ميلادية وتم الابقاء على صلاحية وزير الصحة في إضافة شرائح اخرى بقرار منه.

ـ إضافة شريحة ذوي الاعاقة إلى القانون.

ـ دراسة تخفيض سن المرأة المشمولة بالقانون إلى عمر 45 سنة

● بدر نشمي: أوصينا إضافة ذوي الاحتياجات الخاصة الى «عافية» هذه من أهم الشرائح، الوزير العوضي وزير الصحة لابد ان يراجع وزير المالية وهذه هي الوصية الأولى، والوصية الثانية ارتأينا أن تؤجلها الى الفترات السابقة.

● هاني شمس: القانون خلاصته 4 اقتراحات بقوانين وهناك تعديل واحد على القانون، اضافة ذوي الاحتياجات الخاصة الكويتيين المسجلين لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

● وزير الصحة أحمد العوضي: في اللجنة الصحية تم التوافق بين الحكومة واعضاء اللجنة على النقاط الأربع وتمت دراستها وتم التوافق مع شركة التأمين، واضافة المادة الخامسة تحتاج إلى دراسة ولا أرى الآن اضافتها خاصة ان هناك اضافة مادة بإضافة شرائح أخرى بقرار من الوزير وكأننا نرصد مبالغ من الدولة ونعطيه لشركات دون دراسة والمستشفيات غير قادرة على خدمة هذه الفئة ولا نعرف أعدادهم وبما ان الوزير له الحق في اضافة شرائح نوعدكم بدراسة هذه الشرائح.

● مرزوق الغانم: المعاقون فئة في غاية الاهمية ويجب ان تكون من ضمن الفئات المشمولة بالقانون، وأنا لا أتوقع ان يضيفوها في المستقبل، وفي النهاية القرار للمجلس وارجو ان يعرض للتصويت.

ورفض مجلس الأمة التعديل المقدم على المادة الأولى.

المداولة الأولى:

الحضور 60، الموافقة 60.

موافقة على المداولة الأولى

هناك طلب باستثنائه على المادة 104 وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 62، موافقة 62.

موافقة على الاستثناء

وجرى التصويت على المداولة الثانية:

الحضور 62، موافقة 62.

موافقة ويحال للحكومة ووافق مجلس على التوصيات.

توصيات أخرى

1 ـ التوصيات الواردة بالتقرير بدراسة إضافة ذوي الإعاقة وتخفيض سن ربات البيوت.

2 ـ دراسة جعل التعاقدات الحكومية القادمة مع شركات تأمين تكافلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

3 ـ توصية بإعلان خط ساخن بالرد على شكاوى وأسئلة المواطنين المستفيدين من التأمين الصحي والمراقبة والمحاسبة على أي تقصير.

● سعد الخنفور: اشكر اعضاء مجلس الأمة على التعاون ونبارك لربات البيوت لشمولهن عافية ونشكر وزير الصحة على تعاونه.

● ماجد المطيري: اشكر الاعضاء ونبارك لربات البيوت.

● وزير الصحة: أشكر وزير الصحة على التعاون النيابي ـ الحكومي المثمر ونؤكد على تعاون الحكومة لإقرارها لهذا القانون، ونأمل على استمرار التعاون لإقرار القوانين التي ينعكس آثارها.

● أحمد السعدون: إذا وصل برنامج عمل الحكومة فسأدعو إلى جلسة خاصة الثلاثاء القادم الموافق 18 /7 لمناقشة برنامج الحكومة، وبعد البرنامج ستجتمع الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية لاختيار أعضاء الشعبة.

● أحمد السعدون: ترفع الجلسة.

- عبدالهادي العجمي: مثل هذه القوانين حلول مبتكرة من قبل المجلس والمقترح يحمل في طياته بارقة أمل وفي السابق كان الأمر مجرد بيع للوهم
- بدر الملا: حتى ينجح القانون يجب أن يطبق بشكل سليم وعدم التضييق على المستثمرين ونحن في الكويت دائماً نقوم بذلك ويجب إلزام الحكومة بمسؤولياتها
- محمد هايف: مكمن الخطورة في تأخير تنفيذ القانون أو تأخير إصدار اللائحة التنفيذية وعلمت أن الحكومة متحفظة على اكتتاب المواطنين
- عادل الدمخي: القانون هو باكورة التوافق وإذا استمررنا بهذا النهج فسيكون هذا المجلس من أفضل المجالس والمهم في الأمر تنفيذ القانون
- أسامة الزيد: هذا القانون نوعي لأنه سيساعد في تخفيف الالتزامات عن الميزانية العامة للدولة ويسهل على المواطنين وخطوة لحل القضية الإسكانية
- أسامة الشاهين: اليوم الإسكان وغداً الصحة وبعدها المحكمة الدستورية ونحن سائرون نحو الإنجاز خصوصاً أن «الرعاية السكنية» متأخرة وهناك 13 ضعفاً من مدخول الأسر الكويتية يذهب بسبب القضية الإسكانية من خلال دفع الإيجارات والمصاريف الثانوية التي تترتب على ذلك

قاعة المجلس كما بدت أمس